العرب
الإثنين 2021/11/01
السنة 44 العدد 12227

خارطة طريق للمجلس الرئاسي تُثبت تأجيل الانتخابات العامة في ليبيا

عزم المجلس إرجاء تنظيم الانتخابات في موعدها يُتوج مساعي الإخوان لعرقلتها

تُقــرب خارطــة الطريق التي من المقــرر أن يعلن عنها المجلس الرئاســي الليبي بشــأن العملية السياســية ليبيا أكثر من أي وقت مضى من تأجيل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، في خطوة ســتعتبر بمثابة التتويج للمســاعي التي بذلتها جماعة الإخوان المسلمين لعرقلة تنظيم الاستحقاق المذكور في موعده.

عين المنفي على تأجيل الاستحقاق الانتخابي

صغير الحيدري

تونس – تعكس التسريبات التي طفت على السطح ليل السبت – الأحد بشأن مبادرة يعتزم عضو المجلس الرئاسي في ليبيا عبدالله اللافي الإعلان عنها وتُشكل مقترح خارطة طريق خاصة بالعملية السياسية مُضي المجلس قدما نحو تثبيت تأجيل الانتخابات العامة بشقيها الرئاسي والبرلماني المُقرر إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وأثارت تلك التسريبات التي تزامنت مع دعوة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإزالة ما وصفته بالقيود المتعلقة بالمشاركة في الاستحقاق المذكور لغطا واسعا، حيث كشفت عن ضغوط تُمارس لتمكين وجوه تتصدر المشهد حاليا على غرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عبدالحميد الدبيبة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية وفقا لمتخصصين في الشأن الليبي.

محمد العباني

نرفض تأجيل الانتخابات، البرلمان هو من يقرر وليس المجلس الرئاسي

عزالدين عقيل

خطوة تأجيل الانتخابات تخدم جماعة الإخوان المسلمين

ولم يُفلح نفي عضو المجلس الرئاسي موسى الكوني عزم المجلس تقديم مبادرة بشأن الاستحقاقات المقبلة في تبرئة المجلس من التخطيط لتأجيل الانتخابات العامة التي يُراهن عليها لتتجاوز البلاد مرحلة الانقسامات بالرغم من أن الظروف الحالية تبدو غير مهيئة لذلك حيث لا تزال هناك العديد من العقبات لتنظيم هذه الاستحقاقات على غرار سحب المرتزقة وتفكيك الميليشيات.

ويرى مراقبون أن هناك تحالفا بين رئيس المجلس محمد المنفي مع عبدالله اللافي لتمرير هذه المبادرة وهو ما سيصب مباشرة في صالح جماعة الإخوان المسلمين التي تحركت على أكثر من جبهة لعرقلة الاستحقاقات المذكورة بدءا من إثارة مسألة الاستفتاء على الدستور قبل إجراء الانتخابات وليس انتهاء برفض القوانين المنظمة للانتخابات الصادرة عن البرلمان.

وسارع الكوني الأحد إلى نفي عزم المجلس طرح مبادرة بشأن الانتخابات قائلا إن "أي اجتهاد مغاير حول موعد الانتخابات المحدد وفق الاتفاق السياسي، لا يمثل المجلس الرئاسي ولكن يمثل رأيا شخصيًا".

وأضاف في تغريدة على تويتر أن "المجلس ملتزم بإجراء الانتخابات في موعدها، اجتهاد مغاير (في هذا الصدد) لن يمثل المجلس الرئاسي دون اتفاق الأعضاء الثلاثة، ووفق محضر موقّع".

وتنص خارطة الطريق، التي يعتزم اللافي إعلانها، على وضع آليات ستمكن من تنظيم الانتخابات في أجل أقصاه مارس 2022 حيث سيتدخل المجلس الرئاسي مباشرة في العملية بطرح مبادرة تتعلق بالقاعدة الدستورية على مجلسي الدولة والنواب في الرابع عشر من نوفمبر التي ستجري على أساسها الانتخابات.

وحسب نص المبادرة سيشكل المجلس لجنة، إذا لم ينجح البرلمان ومجلس الدولة الذي يسيطر عليه الإخوان في ليبيا في التوصل لاتفاق بشأن مبادرة القاعدة الدستورية، لإصدار مشروعي قانون الانتخابات بمرسوم رئاسي مع العمل على تحشيد التأييد الشعبي والدولي لهما.

وسيُفتح بذلك الباب للترشح للانتخابات الرئاسية والنيابية في الرابع عشر من ديسمبر على أن يُغلق في الرابع والعشرين من يناير من العام المقبل لينطلق الاستحقاق الانتخابي في الأول من مارس 2022.

وبالرغم من نفي الكوني تبني المجلس الرئاسي لهذه الخارطة، إلا أنها حملت شعار المجلس في خطوة يرى مراقبون أنها كانت متوقعة حيث لا يحظى الكوني بأي تأثير مقارنة باللافي الذي يقود توافقا مع المنفي لتأجيل الاستحقاق.

وقال المحلل السياسي الليبي عزالدين عقيل إن "تأثير الكوني داخل المجلس الرئاسي ضعيف جدا وأقصى ما يمكن أن يفعله هو الاستقالة كما فعل عندما كان عضوا في المجلس السابق برئاسة فايز السراج، المنفي واللافي من فريق واحد ويشكلان أغلبية داخل المجلس وقد يكونان اتفقا على هذه المبادرة".

وتابع عقيل في تصريح لـ"العرب" أن "خطوة تأجيل الانتخابات تخدم حتما جماعة الإخوان المسلمين، وهي في الواقع كلمة حق يُراد بها باطل ذلك أن ليبيا ليست مستعدة أصلا لهذه الاستحقاقات حيث لا تزال الميليشيات ترتع بسلاحها ولم يتم حسم ملف المرتزقة ناهيك عن الصراع الميليشياوي الكبير غرب البلاد".

وترفض أوساط سياسية ليبية مبادرة اللافي – المنفي لتأجيل الاستحقاق الانتخابي حيث شدد عضو البرلمان محمد العباني على أن "من يقرر الانتخابات في ليبيا من عدمها هو البرلمان المنتخب في الخامس والعشرين من يونيو 2013 وليس المجلس الرئاسي أو اللافي".

وأوضح العباني في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "اللافي حر في ما يقول لكننا نرفض تأجيل الانتخابات التي ستقام في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر".

وزاد تزامن هذا التطور مع دعوة البعثة الأممية برئاسة يان كوبيتش مساء السبت إلى اعتماد تعديلات تشمل "إزالة القيود المفروضة على المشاركة في الانتخابات للسماح لليبيين الذين يشغلون مناصب عامة بفرصة تجميد مهامهم من وقت تقدمهم بطلبات الترشح للانتخابات الرئاسية، على النحو الذي اقترحته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات" من تسميم الأجواء المرتبطة بالانتخابات.

وذهبت البعثة إلى ما أبعد من ذلك حيث دعت إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متزامن على عكس ما ينص عليه القانون الذي أصدره البرلمان وهو ما جوبه برفض من قبل أوساط سياسية ليبية.

وينص القانون المذكور على إجراء الانتخابات البرلمانية بعد شهر من تنظيم الدور الأول للانتخابات الرئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر، وبالتزامن مع الدور الثاني في يناير 2022.

وأعلن الأحد 44 نائبا عن رفضهم لما وصفوه بتدخل البعثة الأممية والسفراء الأجانب في قوانين الانتخابات التي أصدرها البرلمان وهي قوانين عارضها بشدة المجلس الأعلى للدولة، الذي يهيمن عليه الإخوان المسلمين، ووصل الأمر برئيسه خالد المشيري إلى البعث بتهديدات مبطنة إلى المفوضية العليا للانتخابات لثنيها عن اعتماد تلك القوانين.

وقال هؤلاء النواب في بيان نشرته وسائل إعلام محلية "نستغرب استقواء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالخارج في محاولة لفرض تعديلات سياسية وليست فنية على قوانين الانتخابات"، مشيرين إلى أن "تجاربنا السابقة مع متصدري المشهد الحالي تجبرنا على القلق العميق من خطة جديدة لعرقلة الانتخابات الرئاسية أو رفض نتائجها".

وتشهد ليبيا مرحلة انتقالية من المقرر أن تنتهي بإجراء انتخابات عامة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل كما تنص على ذلك خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي بجنيف السويسرية.

تكتل سياسي معارض ينتقد انهيار الحريات في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – وجه تكتل البديل الديمقراطي المعارض، انتقادات حادة للسلطة في الجزائر على خلفية ما أسماه بـ"تدهور وضعية الحقوق والحريات السياسية والإعلامية في البلاد، وانهيار الجبهة الاجتماعية"، وذلك عشية إحياء الذكرى الـ67 لثورة التحرير التي أسست لمشروع حرية ونهضة لم يتحقق، بسبب ما وصفه التكتل بـ"انحرافات السلط المتعاقبة في البلاد".

وفي بيان لها أصدرته الأحد انتقدت القوى السياسية المعارضة المنضوية تحت لواء "البديل الديمقراطي" بشدة السلطة على خلفية المناخ السياسي القائم وتوسع دائرة القمع والتضييق على الحريات، وظهور بوادر انفجار اجتماعي في الأفق.

ويعتبر التكتل المذكور آخر معاقل المعارضة السياسية في الجزائر، بعد انخراط غالبية الطبقة السياسية في خارطة طريق السلطة منذ رئاسيات العام 2019، ولذلك جاء موقفه الجديد بمثابة اختراق لجدار الصمت الذي ضربته السلطة على البلاد، فبعد تطويعها لاحتجاجات الحراك الشعبي، استطاعت أن تبسط نفوذها على القوى السياسية والإعلامية والمجتمع المدني بشكل غير مسبوق.

ودقت قوى البديل الديمقراطي، ناقوس الخطر بشأن الوضع السياسي والاجتماعي وواقع الحريات في البلاد، بسبب ما أسمته بـ"القبضة الحديدية التي تضربها السلطة على مختلف الفاعلين، بما فيها الأحزاب ووسائل الإعلام والجمعيات غير المنخرطة في أجندتها".

وجاء البيان عشية إحياء الذكرى الـ67 لاندلاع ثورة التحرير (1954 –1962)، وقبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات المحلية، وهما المحطتان اللتان جاءتا في ظروف استثنائية تعرفها البلاد داخليا وخارجيا، ففيما يعيش الشارع الجزائري على وقع أزمة مركبة، يشهد المحيط الإقليمي للبلاد توترا متصاعدا وأزمة دبلوماسية غير مسبوقة مع عواصم مهمة.

وذكر البيان، أنه "عشية الاحتفال بالذكرى 67 لاندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، نجد أنفسنا اليوم في جزائر جديدة يميزها قمع الجزائريين وانتهاك الحريات الديمقراطية. وكل ذلك وسط انهيار اجتماعي ماثل للعيان".

وأضاف "حرياتنا وحقوقنا اليوم في خطر! يوجد ما يقارب 300 سجين سياسي ومعتقل رأي، وتم حل أحزاب سياسية وجمعيات وفصل نقابيين"، في إشارة إلى جمعية "راج" التي حلت مؤخرا بقرار قضائي، وسجن منسق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فتحي غراس، بسبب مواقفه ومساهمته في احتجاجات الحراك ونشاط المعارضة.

وانتقد البيان "الإفراط في اللجوء إلى الحبس الاحتياطي الذي أصبح أشبه بالاعتقال الإداري، فضلا عن النصوص القانونية المجرمة للعمل السياسي تحت غطاء مكافحة الإرهاب، على غرار المادة 87 مكرر من قانون العقوبات".

ولفت إلى أن "كل وسائل الإعلام ممنوعة اليوم من أي انتقاد للنظام، وتحتكرها سلطة الأمر الواقع وأبواقها الدعائية، كما يُمنع التظاهر وتنظيم أنشطة سياسية عامة للمعارضة منعا باتا، ولا يسمح بأي احتجاج اجتماعي".

وتعكف الحكومة على مراجعة قانون العقوبات بشكل يحاصر ما تصفه بـ"الأعمال المعادية للوحدة الوطنية والمخلة بالاستقرار الوطني، والماسة بمؤسسات الدولة"، كما تستعد لإطلاق نص يصنف التنظيمات الإرهابية والإرهابيين، وهو ما اعتبر من طرف هؤلاء، توظيفا للورقة الأمنية في التعاطي مع المعارضة السياسية.

وكانت السلطة قد أدرجت تنظيمي حركة استقلال القبائل (ماك) ورشاد، كتنظيمين إرهابيين، وأصدرت عدة مذكرات توقيف دولية في حق قيادات وناشطين في صفوفها يتخذون من عواصم غربية قاعدة لممارسة نشاطهم المعارض لها، كما هو الشأن بالنسبة إلى مؤسس وزعيم حركة ماك، فرحات مهني، الذي قد تكون فرنسا امتنعت عن تسليمه للسلطات الجزائرية.

وأكد الموقعون على البيان، بأن "قوى البديل الديمقراطي، من أحزاب ومنظمات وشخصيات مستقلة، مصممة على التصدي لهذا الانحراف الشمولي، وتدعو إلى تجنيد كل الجزائريات والجزائريين، كما تعهدت بالتجند من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، ووقف القمع بكافة أشكاله واحترام وتكريس جميع الحريات الديمقراطية والنقابية".

الوضع الحقوقي في تدهور مستمر

قرار مجلس الأمن بشأن الصحراء المغربية يُغضب الجزائر

الجزائر – أثار القرار الذي صوت عليه مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة بشأن الصحراء المغربية غضب الجزائر الداعمة لجبهة البوليساريو الانفصالية، ما يعكس مواصلة الجزائر الهروب إلى الأمام واختيار عدم مواجهة الرباط في المحادثات.

وينص قرار مجلس الأمن على استئناف المحادثات بين طرفي النزاع دون شروط مسبقة وبحسن نية.

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية إنه "عقب اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة للقرار رقم 2602 الذي يجدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، تعرب الجزائر عن عميق أسفها إزاء النهج غير المتوازن كليا المكرس في هذا النص".

وأضافت في بيان أصدرته الأحد أن هذا القرار "يفتقر بشدة إلى المسؤولية والتبصّر جراء الضغوط المؤسفة الممارسة من قبل بعض الأعضاء المؤثرين في المجلس".

وقال بيان وزارة الخارجية "إن الجزائر، إذ تعرب عن تفهمها الكامل لملاحظات واستنتاجات الجانب الصحراوي بهذا الشأن، تعبر عن عدم دعمها لهذا القرار المتحيّز الذي من شأنه تشجيع المواقف الابتزازية للدولة المحتلة"، في إشارة إلى المغرب.

وكانت الجزائر، التي قطعت في الرابع والعشرين من أغسطس علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، أعلنت قبل أسبوع من اجتماع مجلس الأمن بأن رفضها العودة إلى محادثات المائدة المستديرة يعد "رفضا رسميا لا رجعة فيه".

وفي وقت سابق أعلنت الجزائر أنها أبلغت مجلس الأمن الدولي انسحابها من المشاركة في "المائدة المستديرة" للمفاوضات الثلاثية وهي المفاوضات التي سلطت الضوء على دورها المباشر في الصراع، والمتمثل في دعمها لجبهة البوليساريو وذلك قبل أيام من صدور قرار من المجلس في هذا الصدد.

وجاء في نص القرار الصادر الجمعة أنه يجب استئناف المفاوضات تحت رعاية المبعوث الأممي الجديد الإيطالي ستيفان دي ميستورا "بهدف الوصول إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين" بهدف "تقرير مصير شعب الصحراء الغربية".